واما اذا صدقا على شيء كان بينهما متباينين جزئيين
لان كل واحد من المتباينين يصدق على نقيض الآخر
فيصدق كل واحد من نقيضهما بدون الآخر فالمتباينين
الجزئيين لازم جزما وقد ذكرنا المتن هنا ما لا يحتاج
اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان
قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الآخر زيد لاطائل تحته واما الثاني فلان
وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين
مع نقيض الآخر لان المتباينين الجزئيين بين النقيضين
صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد
منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق احد
الشيئين مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين
بدون الآخر فترك لفظة كل لا بد منه وانت تعلم
ان الدعوى يشيع بمجرد المقدمة العائلة كل واحد
من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق

كل واحد

كل واحد من النقيضين بدون الآخر وهي
المباينة الجزئية فباقي المقدمات مستدرك قال
الرابع الجزئي كما يقال له اقول الجزئي بالاشتراك
على المعنى المذكور ويسمى حقيقيا لان جزئيته
بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة وبازائه
الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت الاعم كالانسان
بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان
جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الاضافي
وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي
نظر لانه والكلي الاضافي متضايفان لان المعنى
الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي
العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام
كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد
المتضايفين لا يجوز ان يذكر في تعريف
المتضايف الآخر والا لكان تعقل كل منهما

Copyright © King Saud University